التجديد في علم الصرف
عند الدكتور غانم قدوري الحمد

Renewal In Morphology by

Dr. Ghanem Qaddouri Al-Hamad

م.د. أحمد شاكر محمود

التدريسي في ثانوية الشيخ معروف الكرخي الإسلامية

Ahmed Shaker Mahmoud.M.Dr.

Lecturer at Sheikh Marouf Al-Karkhi Islamic

Secondary School

alsdy7265@gmail.com

ملخص البحث

سيتناول البحث التجديد في علم الصرف وعلاقته بالمناهج الأخرى كـ(الوصفية والمعيارية)، متخذًا من جهود الدكتور غانم قدوري الحمد أنموذجًا؛ لبيان رأيه في بعض المصطلحات ، فضلًا عن أهم المقترحات الضرورية التي يرى أنها كفيلة بعلاج هذا الأمر الذي لحق بهذا العلم.

ويهدف البحث إلى بيان التعريف ببعض المصطلحات وعلاقتها بالمناهج الأخرى بشكل خاص، والتركيز على عوامل الاختلاف التي تطلق على بعض موضوعتها والتداخل فيما بينهم.

Research Summary:

This research will address innovation in morphology and its relationship to other approaches, such as descriptive and normative morphology. It will use the efforts of Dr. Ghanem Qaddouri Al-Hamad as a model to illustrate his views on certain terminologies, as well as the most important proposals he believes are necessary to address this problem affecting this discipline.

The research aims to define some terms and their relationship to other approaches in particular, and to focus on the factors of difference that apply to some of its topics and the overlap between them.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

أما بعد: أنّ ممّا يميّز اللغة العربية هذه التغييرات وكثرة الاشتقاقات التي يتناولها علم الصرف ويهتم بها، ولعلم الصرف فضل وأهمية كبيرة، وتكمن أهميته وفوائده فيما يلي:

١- علم الصرف هو ميزان اللغة العربية ومقياسها، فكل الكلمات لها وزن صرفيّ محدّد لا تخرج عنه الكلمة، وبه تُعرف حروف الكلمة الأصلية الثابتة من حروفها الزائدة.

٢- علم الصرف أساس اشتقاق الكلمة، مما يدلّ على أن اللغة العربية لغة متجددة وقادرة على استيعاب التطور باستحداث مفردات جديدة تعبّر عن حاجات الناس، مثل استحداث كلمات جديدة لوسائل التكنولوجيا المتعددة كالحاسوب والهاتف.

٣- إنّ الكثير من موضوعات النحو والإملاء واللغة تعتمد على علم الصرف، مما يمنع الخطأ في كتابة الكلمة وكتابتها على الوجه الصحيح، فعندما تعلمُ مثلًا أن أي فعلٍ رباعيٍّ على وزن (انفعل) يبدأ بهزة وصل لا بهمزة قطع، كما في: انكسر، الْتَحمَ، وغيرها، كما أنّ معرفة بنية الكلمة وتصريفها يساعد على التفريق بين الاسم والفعل، وذلك في كلمة (يحيى) مثلاً في جملة (يا يحيى ادرس جيداً) فهنا يحيى هي اسم، بينما كلمة (يحيا) في جملة (يحيا الوطن) فوقعت هنا فعل.

٤- فهم الشريعة الإسلامية وأحكامها ومعاني ألفاظها، وغير ذلك، على سبيل المثال يتناول علم الصرف الفرق بين اسم الفاعل مثلًا: (المتوفِّي) واسم المفعول: (المتوفَّى) ويخطئ كثير من الناس فيسألون مثلًا -من باب الفهم الخاطئ-: من المتوفِّي؟ فيجيب أحدهم المتوفي فلان، ولو علِم اللغة لأدرك خطأه، والصواب أن يقول: المتوفَّى (بفتح الفاء) هو فلان، والمتوفِّي (بالكسر) هو الله -جلّ في علاه-، وهذا من اختصاص علم الصرف. ومن هنا جاءت فكرة البحث لتبين التعريف ببعض المصطلحات وعلاقتها بالمناهج الأخرى بشكل خاص، والتركيز على عوامل الاختلاف التي تطلق على بعض موضوعتها والتداخل فيما بينهم.

وأما خِطة البحث فقد تكونت من تمهيد بعنوان: (الدكتور غانم قدوري الحمد في سطور)، ومبحثين، هما : المبحث الأول عنوانه: التجديد في القضايا المنهجية في دراسة علم الصرف ومسائله، وقد جاء في مطلبين، الاول منه: (دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في كتب

الصرف)، والمطلب الثاني بعنوان: (دراسة علمُ الصَّرف بين المِعْياريِّة والوَصْفيِّة).

وتناول المبحث الثاني الذي كان بعنوان: (التجديد في تناول القضايا الصرفية)، وضم مطلبين أيضا هما: المطلب الأول:(علاقة الإشمام الصرفي في الدرس الصوتي الحديث), والمطلب الثاني: (توظيف الصوت لخدمة علم الصرف). ثم تأتي الخاتمة التي كانت سردًا لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، وبعدها سرد مظان البحث.

التمهيد
الدكتور غانم قدّوري الحمد في سطور

أوَّلاً: اسمه ومولده : هو غانم قدوري حَمَد صالح الناصريّ، ولَقَبُ الناصريّ نسبةً إلى جدِّه الثالث عشر(أحمد ناصر الدين). وُلِد في مدينة (تكريت) مركز محافظة صلاح الدين إحدى محافظات العراق، في ١٩٥٠/١١/٦م، كما هو مسجل في الأوراق الرسمية، وهوية الأحوال المدنية، إلاَّ أنَّه كما أُخْبِر أنَّ ولادته كانت في آخر شهر حزيران من السنة نفسها.

ثانياً: دراسته: دخل مدرسة بيجي الابتدائية للبنين في العام الدراسي ١٩٥٦-١٩٥٧، التي كان يديرها السيد فاضل الخيرو، فأكمل دراسته الابتدائية في العام الدراسي ١٩٦١-١٩٦٢، ومن المعلمين الذين بقيت ذكراهم حاضرة في ذهنه، السيد (عبد الرحمن البدي) معلم الصف الأول، والسيد (أنور خضير) معلم اللغة الانجليزية، وأعمامه، السيد (نعمة الحَمَد) معلم الدين، والسيد (سليمان الحَمَد) معلم الرياضيات.

وواصل الأستاذ الحمد دراسته، فدخل ثانوية بيجي للبنين؛ لإكمال دراسته المتوسطة والإعدادية في العام الدراسي ١٩٦٢-١٩٦٣، وكانت مدة الدراسة آنذاك في الثانوية خمس سنوات، فضلاً عن أنَّه لم يكن فيها الفرع العلمي، فتخرج فيها من الصف الخامس الأدبي، للعام الدراسي ١٩٦٦-١٩٦٧، بتفوق، إذ كان تسلسله (الثاني) بين أقرانه، وبمعدل (٧٥٪)، ومن المدرسين الذين أفاد منهم الأستاذ الحمد في مرحلة الثانوية، الأستاذ (طارق السامرائي) مدرس اللغة العربية، والأستاذ (سعدي سميط) مدرس اللغة الانجليزية، والأستاذ (ناهي حمدي) مدرس الرياضيات، وهو الآن يدعو الله أنْ يرحم من مات منهم، ويُمَتِع بالعافية من بقي منهم حياً؛ وفاءً لهم وعرفاناً بالجميل إليهم.

واستغل الأستاذ الحمد العطل الصيفية التي تخللت سنوات الدراسة الإعدادية؛ للدراسة على يد الشيخ (صالح مطلوب «رحمه الله»)، وهو شقيق العلامة الدكتور احمد مطلوب([1])، وكان

(١) هو أحمد مطلوب أحمد الناصري الصيّادي الرفاعي, أستاذ البلاغة والنقد, ولد يوم الأحد ١٠ شعبان ١٣٥٥ه- ٢٥ أكتوبر ١٩٣٦م/ تكريت- العراق, تسنّم مناصب أهمها: وزيرا للثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية عام ١٩٦٧م, ورئيسا للمجمع العلمي العراقي, ونال جوائز عدّة منها: جائزة الملك فيصل العالمية في فرع اللغة العربية والأدب في حفل أقيم في الرياض عام ١٤٢٨ه. اعتمدت الترجمة نقلا عن موقع المعرفة, على الشبكة العنكبوتية.

آنذاك إمام جامع بيجي، فدرس على يديه النحو من كتاب: قطر الندى، والتجويد من كتاب: هداية المستفيد، والفقه من كتاب: متن أبي شجاع، والتفسير من كتاب: الجلالين.

أما دراسته الجامعية فقد قُبِل في كلية الآداب جامعة الموصل للعام الدراسي ١٩٦٧-١٩٦٨، وخُيِّر آنذاك بين قسمي اللغة العربية واللغة الانجليزية، فاختار قسم اللغة العربية بعد التردد بين القسمين، وهو الآن يحمد الله على ذلك الاختيار.

ويبدو أنَّ حبه للغة العربية قد ظهر بعد دخوله قسمها الدراسي، فعقد النية على بذل قصارى جهده في المواصلة العلمية والدراسة الجادَّة، فتخرج في الكلية بتفوق وبمعدل ٨٤٪، وكان ترتيبه(الأول) في القسم والكلية للعام الدراسي ١٩٧٠-١٩٧١.

وأفاد في دراسته الجامعية الأوَّلية من أساتيذ قسم اللغة العربية في كلية الآداب، ومنهم الدكتور (أمين علي السيد) أستاذ النحو والصرف في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، والذي كان مُعاراً للتدريس في جامعة الموصل لمدة ثلاث سنوات، والدكتور (حازم خضر) أستاذ الأدب الأندلسي، والدكتور (عمر الطالب) أستاذ النقد والأدب الحديث، رحمهم الله، والدكتور (عامر سليمان) أستاذ اللغات السامية، والدكتور (عماد الدين خليل) أستاذ الحضارة الإسلامية، متعهم الله بالعافية.

قُبِل لدراسة الماجستير في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وكان الدكتور أمين علي السيد رئيساً لقسم النحو والصرف في هذه الكلية، بَيْدَ أنَّ غانم قدوري قرر التسجيل في قسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية، كان ذلك في العام الدراسي ١٩٧٣-١٩٧٤، وهي السنة التمهيدية في دراسة الماجستير، أمَّا مدة البحث فكانت من ١٩٧٤/١٠/١ الى١٩٧٦/٩/١٦، إذ انتهت بمنحه شهادة الماجستير عن رسالته الموسومة بـ(رسم المُصْحَف «دراسة لغوية تاريخية») بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الصبور شاهين، فنال شهادة الماجستير بتقدير «امتياز مع التوصية بطبع الرسالة، وتبادلها بين الجامعات»، كان ذلك يوم الخميس الموافق ٦/شوال/١٣٩٦هـ- ١٩٧٦/١٠/٣٠.

وتتلمذ في هذه المرحلة لأساتيذ اللغة الأعلام هناك، ومنهم الدكتور (عبد الصبور شاهين) المشرف على الرسالة، والدكتور (كمال محمد بشر)، والدكتور (محمد سالم الجرح).

وقد دوّن الأستاذ الحمد يوميات رحلته لدراسة الماجستير في مصر، إذ تحكي هذه اليوميات طرفاً من أخباره وقصته منذ أنْ اتخذ القرار بالسفر من مدينته (بيجي) العراقية إلى القاهرة، طوال إقامته هناك إقامة متواصلة لمدة ثلاث سنوات تخللتها زيارة أهله في العراق في صيف سنة ١٩٧٤، وتحكي أيضاً قصة كتابة رسالة الماجستير، والعودة إلى العراق، والحصول على وظيفة التدريس في كلية الشريعة بجامعة بغداد.

وبعد الدراسة في مصر، عاد إلى العراق وحصل على تعيين في كلية الإمام الأعظم (كلية الشريعة لاحقا) في ١٩٧٦/١٢/٧, لتدريس مادتي فقه اللغة، والنحو.

وقدَّم إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، فقُبِل لدراسة الدكتوراه فيها للعام الدراسي ١٩٨٢-١٩٨٣، فنال شهادتها وبتقدير «امتياز» عن رسالته الموسومة بـ «الدراسات الصوتية عند علماء التجويد» بإشراف الاستاذ الدكتور عدنان محمد سلمان سنة ١٩٨٥.

ثالثاً: التعيين، والألقاب العلمية، والمناصب الإدارية:

عُيِّن في ١٩٧٦/١٢/٧ في جامعة بغداد، في كلية الإمام الأعظم(كلية الشريعة لاحقا)، وبقي يدرس فيها لمدة اثنتي عشرة سنة، بعدها انتقل إلى جامعة تكريت في ١٩٨٨/١٠/٢، بعد قرار تأسيسها، وبقي فيها تدريسيا إلى أن أُحيل إلى التقاعد بتاريخ ٢٠١٥/١١/٦(١).

وابتدأ يتدرج في الألقاب العلمية فحاز لقب مدرس مساعد في ١٩٧٦/١٢/٧، ولقب مدرس في ١٩٧٩/١٢/٣، ثم لقب أستاذ مساعد في ١٩٨٦/٧/٦، ونال الأستاذية في١٩٩١/٧/٦.

تسنّم عددًا من المناصب الإدارية منها رئاسة قسمَ اللغةِ العربيةِ في كلية التربية بجامعة تكريت ولأربع سنوات متفرقة، وتولى عمادة كلية التربية للبنات في جامعة حضرموت في اليمن للعام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠، وانْتُخِب رئيساً لجامعة تكريت من ٢٠٠٣/٥/٢٨ إلى ٢٠٠٤/١١/٨. وله إسهامات في الإشراف على الرسائل والأطاريح أثناء خدمته الجامعية, لها مكانتها العلمية.

رابعاً: أنشطته العلمية(٢) للأستاذ الحمد مشاركات علمية في مؤتمرات وندوات ودورات, سأذكر بعضا منها, وهي:

١. تقديم بحث: (تجديد التجويد في ضوء الدرس الصوتي الحديث), الجهة المنظمة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي, بيروت, ١١-٢٠٠٦/٢/١٢.

٢. تقديم بحث: (أبو عبد الرحمن السلمي وجهوده في الإقراء والتعليم), الجهة المنظمة: جمعية المحافظة على القرآن الكريم, عمّان, ٩-٢٠٠٦/٨/١١.

٣. تقديم بحث: (جهود الأمة في رسم القرآن الكريم), الجهة المنظمة: المؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن الكريم وعلومه, فاس, ١٤-١٦/ ٢٠١١/٤م.

٤. مستشار في مركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, المدينة المنورة, للفترة من ٢٠١١/١٠/١م إلى ٢٠١١/١٢/٣١م.

(١) اعتمدت إثبات المعلومة من الأستاذ الحمد نفسه مباشرة .

(٢) تم اعتماد هذه المعلومات من الأستاذ الحمد مباشرة.

٥. تقديم بحث: (التلاوة القرآنية الموحدة ضرورة علمية وتعليمية), الجهة المنظمة: معهد الإمام الشاطبي, جدة, ٢١-٢٢/١٢/٢٠١١م.

٦. تقديم محاضرات في: دورة في رسم المصحف وضبطه, الجهة المنظمة: إدارة القرآن الكريم, المنامة, ١٣-٢٣/٦/٢٠١٢م.

٧. تقديم بحث: (مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف في ضوء علم الخطوط القديمة), الجهة المنظمة: جامعة الملك سعود (كرسي القرآن وعلومه), الرياض, ٢٠١٣/٢/١٦.

٨. تقديم محاضرات: ثلاثون ساعة, الجهة المنظمة: جمعية منابر القرآنية, الكويت, للفترة من ٢٠١٧/٤/١٣م إلى ٢٠١٧/٥/٤م.

٩. تقديم أربع محاضرات حول: علوم القرآن بين المصادر والمصاحف, الجهة المنظمة: مركز بيّنات ومؤسسة مدارج,, عمّان, ٢٨-٣١/١٠/٢٠١٧م.

١٠. تقديم بحث: (القراءات القرآنية في المصاحف المنقوطة), الجهة المنظمة: مؤسسة الفرقان للتراث الاسلامي, إستانبول, ٢٥-٢٦/١١/٢٠١٧م.

١١. تقديم بحث: (مصحف قازان: تاريخ طباعته, وطريقة رسم كلماته) الجهة المنظمة: مركز دراسات, قازان- روسيا, ٢٠١٨/٣/٣١م.

١٢. تقديم بحث: أثر تجرد الخط في نشأة القراءات القرآنية عند المستشرقين, الجهة المنظمة: كلية الشريعة- جامعة قطر, الدوحة, ٢-٣/٥/٢٠١٨م.

١٣. تقديم بحث: (الأبجديات في اللغات السامية «دراسة تأسيسية»), الجهة المنظمة: مجمع القرّاء والإقراء, مراكش, ١١-١٣/٤/٢٠١٩.

١٤. تقديم بحث: (تدوين القرآن في العهد النبوي), الجهة المنظمة: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي, لندن, ٩-١٠/١١/٢٠١٩م.

ومشاركاته وصلت إلى اثنين وعشرين مشاركة, أكتفي بذكر ما تقدم.

المبحث الأول
التجديد في القضايا المنهجية في دراسة علم الصرف ومسائله

المطلب الأول:- دراسة اسم الفاعل والصفة المشبهة في كتب الصرف:

في البدء نقول إن موضوع الصفة المشبهة في الكتب الصرفية القديمة منفصل عن دراسة اسم الفاعل، فقد اتبع مؤلفوها المنهج النحوي في دراسة هذين الموضوعين، وجاء ترتيب الموضوعات فيها على هذا النحو: اسم الفاعل» ومعه صيغ المبالغة»، ثم اسم المفعول، ثم الصفة المشبهة باسم الفاعل(١). ولا شك في أن هذا المنهج سوف يحرم الطالب من إدراك حقيقة العلاقة الاشتقاقية بين الموضوعين.

ولم تربط تلك الكتب بين صوغ الصفة المشبهة وبنية الفعل الذي تشتق منه أو ترتبط به، على نحو ما فعل علماء العربية الأوائل، فجاءت الإشارة إلى أوزان الفعل موجزة، وغير وافية، واعتنت بدلاً من ذلك بحشد أوزان الصفة المشبهة الشائعة منها والنادرة، وهذا أمر مطلوب وضروري، ولكنه لم يوضع في الإطار الذي يسهل على الطالب فهمه.

وتأثرت كتب الصرف المنهجية جميعها بطريقة الشيخ أحمد الحملاوي، في دراسة الموضوع وفي تفصيلاته، في كتابه: (شذا العرف في فن الصرف)؛ إذ تناول الشيخ أحمد الحملاوي اسم الفاعل فقال: (هو ما اشتق من مصدر المبني للفاعل، لمن وقع منه الفعل، أو تعلق به. وهو من الثلاثي على وزن فاعل... ومن غير الثلاثي على زنة مضارعه.... واسم المفعول: (هو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول، لمن وقع عليه الفعل، وهو من الثلاثي على زنة مفعول...)(٢). ويعرف الشيخ الحملاوي الصفة المشبهة باسم الفاعل، فقال: (هي لفظ مصوغ من مصدر اللازم، للدلالة على الثبوت، ويغلب بناؤها من لازم باب فرح، ومن باب شرف، ومن غير الغالب نحو: سيِّد وميِّت، من ساد يسود ومات يموت وشيخ من شاخ يشيخ. وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً، اثنان مختصان بباب فَرِحَ، .. وأربعة مختصة بباب شرف، ..... وستة مشتركة بين البابين)(٣).

---

(١) ينظر: عمدة الصرف: كمال إبراهيم، ط٢، ١٩٥٧م، ص٣٤.

(٢) شذا العرف: ٧٥-٧٨، وينظر: أبحاث في العربية الفصحى: د. غانم قدوري الحمد: ٣٠٢-٣٠٣.

(٣) المصدر نفسه: ٧٨، وينظر: المصدر نفسه: ٣٠٣.

ولم يخرج مَنْ جاء بعد الشيخ الحملاوي عن منهجه في التعريف والتفصيل، وليس من الضروري تتبع كل ما جاء في كتب الصرف المنهجية في هذا المجال، فقد يكفي الإشارة إلى بعض المظان، ومنها: شرح الكافية: ١٩٨/٢، كتاب التعريفات: الجرجاني: ٢١، ٧ ٦، شرح الحدود النحوية: ٩٠، ٩٢.

وقبل الوقوف على رأي الدكتور الحمد في هذه القضية يمكننا أن نذكر الملاحظات التي تناولت (اسم الفاعل والصفة المشبهة) في كتب الصرف المنهجية، ليتسنى لنا بعد أن نبيِّن رأيه في هذه القضية، هي:

١- الفصل بين اسم الفاعل والصفة المشبهة بموضوع اسم المفعول، وهو ما يشعر القارئ بأنْ لا علاقة بينهما، وهو منهج يصلح للدراسة النحوية، لكنه غير كاف في الدراسة الصرفية.

٢- ربط اسم الفاعل بالفعل المبني للفاعل، والصفة المشبهة بالفعل اللازم، غير كاف في توضيح حقيقة العلاقة بين هاتين الصفتين والأفعال التي ترتبط بهما أو تشتق منهما.

٣- القول بأن الفرق الرئيس بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به هو دلالته على الحدوث ودلالتها على الثبوت، تقوم في سبيله عوائق تشير إلى أن دلالة كل منهما على الأمرين نسبية، والغالب فيهما الثبوت.

٤- لم يقف الصرفيون المحدثون طويلاً عند طريقة اشتقاق كل منهما، واكتفوا بالقول بأن صياغة اسم الفاعل قياسية، وأن صياغة الصفة المشبهة سماعية. ولم يحاولوا الإجابة عن التساؤل حول سبب اختلاف طريقة صياغتهما، وكلِّ منهما وصف مشتق للدلالة على مَنْ أُسند إليه الفعل.

ولهذا الذي تقدم فقد عزم الأستاذ الحمد إلى تقديم منهج لدراسة الموضوع وإعداد خطة تتوافق مع وظيفة كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة، مع طريقة اشتقاقهما، وتكون أكثر وضوحاً وأقرب متناولاً للمتعلمين. وهذه أهم مقوِّمات تلك الخطة[١]:

١- تقديم موضوع دراسة الصفة المشبهة على موضوع اسم المفعول، على نحو ما فعل الدكتور عبد الراجحي في «التطبيق الصرفي»[٢]، لكن هذا التقديم وحده غير كافٍ في نظري، فالأمر يحتاج إلى دمج دراسة الصفة المشبهة بموضوع اسم الفاعل. وجعلهما تحت عنوان واحد هو (اشتقاق الوصف).

---

(١) أبحاث في العربية الفصحى: ٣٠٧.

(٢) ينظر: التطبيق الصرفي: ٧٩.

٢- ربط اشتقاق الوصف (اسم الفاعل والصفة المشبهة) بأوزان الأفعال الثلاثية الستة، من غير أن يقال إنهما مشتقان من الفعل أو من مصدر الفعل؛ لأننا نميل إلى الأخذ بالرأي القائل: إن المشتقات ترتبط بالجذر الثلاثي للمادة اللغوية.

٣- البحث عن عوامل أُخرى لتفسير افتراق الصفة المشبهة عن اسم الفاعل في طريقة صياغتها وتعدد أوزانها، غير القول بأنها تشتق من الفعل اللازم للدلالة على مَنْ قام بالفعل على سبيل الثبوت.

ويبدأ الأستاذ الحمد بمناقشة هذه المقومات، إذ يقول[١]:

١- (يشير الصرفيون إلى أن اسم الفاعل يُشْتَقُ من الفعل المتعدي واللازم، والصفة المشبهة تشتق من الفعل اللازم، ويبدو لي أن هذه الملاحظة غير كافية لتفسير تلك الظاهرة، وكما أن القول بأن اسم الفاعل يدل على الحدوث وأن الصفة المشبهة تدل على الثبوت غير كافٍ لتفسير ذلك؛ لأن هذه النقطة موضع خلاف بين الصرفيين). ثم أضاف بقوله: (وقد يكون السبب هو طبيعة الفعل وعلاقة الفاعل به، فقد وجدتُ علماء العربية منذ سيبويه يتحدثون عن فعلٍ فيه عَمَلٌ، وفعل ليس فيه عَمَلٌ، وعن فاعل حقيقي وفاعل غير حقيقي، فإذا كان الفعل فيه عملٌ، وكان الفاعل حقيقياً جاء الوصف على وزن «فاعل» وإن كان الفعل ليس فيه عملٌ، وكان الفاعل غير حقيقي فإن الوصف لا يستحق هذه الصيغة المشعرة بقوة الفعل، ومن ثم جاء على أوزان أُخرى)[٢]. ثم يقول بوضوح أكثر: (وإنما الاختلاف بينهما في علاقة الفاعل بالفعل، فما كان فاعله حقيقياً، كان الوصف منه على «فاعل» وما كان فاعله غير حقيقي كان الوصف منه على غير «فاعل»)[٣].

٢- يذهب الأستاذ الحمد إلى القول: (الخلاصة هي أن ما كان من الأفعال له فاعل حقيقي كان الوصف منه على «فاعل» وما سوى ذلك لا يأخذ الوصفُ فيه هذه الصيغة المعبرة عن قوة تأثير الفاعل في الفعل، لكن لم يأت الوصف من هذه الأفعال على صيغة واحدة، بل تعددت بين: فَعْلٍ، وفعيل، وأفعلَ، وفعلان، وفُعْل، وفُعُل وفُعَال... إلخ ويكثر هذا الوصف في الأفعال الدالة على الغرائز، والطبائع، والحِلي، والعيوب الظاهرة والباطنة، ونحو ذلك، وقد يكون لبعض هذه الأوزان دلالات خاصة)[٤].

---

(١) أبحاث في العربية الفصحى: ٣٠٩.

(٢) المصدر نفسه: ٣٠٩.

(٣) أبحاث في العربية الفصحى: ٣١٣.

(٤) أبحاث في العربية الفصحى: ٣١١.

٣- ويضيف الأستاذ الحمد ملحوظة أخرى، إذ يقول: (إن علماء العربية يقولون: إن الصفة المشبهة تدل على الماضي المتصل بالحاضر، ولا تدل على المستقبل، فإذا أُريد بها حُوِّلت إلى «فاعل» ،..... ولستُ على يقين من أن تحويل الصفة المشبهة إلى صيغة فاعل إذا أُريد بها المستقبل – شيءٌ مسموعٌ عن العرب، وقد يكون أمراً أَدَّى إليه القياس، وتكون الإشارة إلى المستقبل مع الصفات المشبهة بحرف الاستقبال. فيقال: سوف يَحْسُنُ غداً، أو سيكون حسناً، ومِن ثَمَّ يسقط الاعتراض، والله أعلم)[١].

المطلب الثاني- دراسة علمُ الصَّرف بين المِعْياريِّة والوَصْفيِّة:

ومن المسائل الصرفية الأخرى التي وقف عليها الأستاذ الحمد المنهجية التي ينبغي أن يسير عليها علم الصرف وتعتمدها المؤلفات الصرفية، فقد درسها تحت عنوان (عِلْمُ الصَّرْفِ بين المِعْيارِيَّةِ والوَصْفِيِّةِ)، وتناول فيه التعريف بمصطلحات كل من علم الصرف والمعيارية والوصفية، ووقف عند جذور الوصفية العربية ومسيرتها، وأخيرًا عرض دعاوى الوصفيين حول علم الصرف ومناقشتها. وهذا الموضوع الأخير هو الذي يعنينا، وسنفصل القول فيه.

ذكر د. غانم الحمد في هذا المبحث ثلاثة مناهج أو اتجاهات تجاذبت مؤلفي الكتب الصرفية، هي[٢]:

١-اتجاه محافظ: يدرس موضوعات الصرف على المنهج القديم، مع حرص على سهولة العبارة، ووضوح الفكرة، وميل إلى التخفف من التعليلات العقلية البعيدة، وقد أشار إلى كتاب شذا العرف للشيخ الحملاوي ومَن سار على منهجه من المؤلفين.

٢-اتجاه تجديدي: يعتمد أصحابه في التأليف المنهج الوصفي، وهم بهذا يدعون إلى التخلي عن الصرف العربي القديم والتخلص مما فيه من نقائص، وقد تبنى هذه الدعوة بعض أساتذة الجامعات لا سيما الذين درسوا في الجامعات الغربية.

٣-اتجاه توفيقي: وهؤلاء هم أصحاب الدعوة التوفيقية الذين يدعون إلى الإفادة من المناهج الحديثة في إعادة كتابة الصرفي العربي، ومعالجة قضاياه وتحليلها، ومن هذه الاسهامات الأولية كتاب(التطبيق الصرفي) للدكتور عبده الراجحي، وكتاب (الواضح في النحو والصرف) للدكتور

(١) المصدر نفسه: ٣١٣.

(٢) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: ٢٧٣.

محمد خير الحلواني.

وبعد عرضه لهذه المناهج الصرفية وقف د. الحمد على الاتجاه التجديدي، وقسَّم روَّاده على مُنَظِّرين ومُطَبِّقين. وبدأ بعرض محاولات المُنَظِّرين، وذكر منهم د. تمام حسان و.د. كمال محمد بشر، وغيرهم ، وهؤلاء يدعون إلى التخلي عمَّا انتجه التراث الصرفي القديم؛ لاعتقادهم بحاجته إلى البحث والدراسة والمراجعة؛ لكونه أقل العلوم اللغوية حظّاً من الإجادة وحسن النظر(١).

وذكر د. الحمد المنهج الذي يتبناه هؤلاء المجددين، فذكر نصًا لأحدهم، إذ يقول: (آخذين بالمنهج الوصفي أساسًا في العمل والمناقشة، بوصفه طريقًا علميًا صالحًا للتطبيق في قضيتنا هذه وفي غيرها، وإن كانت هناك مناهج أخرى يمكن لمَنْ شاء أن يرشحها للعمل، إننا ما زلنا نرى أن طريق الوصف هو الأجدى إلى الواقع والحقيقة)(٢).

وانتقل د. الحمد إلى الحديث عن القسم الثاني من المجددين، وهم المطبِّقون للمنهج الوصفي في كتب علم الصرف الحديثة، فذكر في مقدمتهم د. عبد الله درويش في كتابه (دراسات في علم الصرف)، د, محمد أبو الفتوح شريف في كتابه (نظرة وصفية في تصريف الأفعال) وهما يصرحان أن (الحاجة ماسة إلى عرض القواعد التقليدية بأسلوب خالٍ من التقعيد دون المساس بروح القاعدة عند عرضها، لتكون دراستنا مصدرًا لمن يريد أن يكتب على طريقة المنهج الوصفي فيما بعد)(٣).

فضلاً عن ذلك تصريح د. محمد أبو الفتوح شريف إلى ميله إلى المدرسة الوصفية، إذ يقول: (وكم اصبحت دراستنا لعلم الصرف محتاجة إلى تطبيق هذه النظرية الصرفية، لنخلص هذا العلم الجليل من افتراضات الصرفيين وتأويلاتهم، وميلهم إلى استقصاء العلل، وبحث الأسباب، مما يرهق عقول الباحثين، ويجهد الدارسين)(٤).

ويذكر د. الحمد محاولة د. عبد الصبور شاهين، ووصفها بأنها أكثر المحاولات جرأة في تطبيق المنهج الوصفي على الصرف العربي في كتابه (المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة

---

(١) ينظر: أبحاث في العربية الفصحى: ٢٧٤، دراسات في علم اللغة: د. كمال محمد بشر، ٢/ ٨٣-١١٩، مفهوم الصرف عند العرب: للمؤلف نفسه: مقدمة الكتاب.

(٢) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: د. كمال محمد بشر، دار الثقافة العربية، القاهرة: ٢٣٨، وينظر: أبحاث في العربية الفصحى: ٢٧٦.

(٣) دراسات في علم الصرف: د. عبد الله درويش: ٣.

(٤) نظرة وصفية في تصريف الأفعال، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٧م: ٢٣

في دراسة الصرف العربي)، إذ قال: (فقد دعا في الكتاب إلى الخروج عن المنهج التقليدي في دراسة الصرف، وبناء صرف جديد على أسس وصفية، .... ومنهجه لا يخلو من نظرات افتراضية، .... لا يتسع المقام لتتبع أمثلة أُخرى من الكتاب)[١].

وبعد هذا العرض لمحاولات المجددين المُنظِّرين والمُطبِّقين، وقف د. الحمد عند قضية أساسية واحدة بنى عليها الوصفيون كثيراً من نقدهم، وهي قضية (الأصل) التي يقول بها الصرفيون عند معالجتهم لقضايا الإعلال والإبدال والحذف والإدغام، فيقول:(علماء العربية يقولون إن أصل: غَزَا- غَزَوَ، قال- قَوَلَ، اضطرب- اضترب، مِيعاد- مِوْعاد، إيفد- إوفاد، ويقول الوصفيون: إن العرب تكلمت بهذه الكلمات، ولا ضرورة لافتراض أصل لهذه الكلمات، ويعدون ذلك نوعاً من الترف العقلي، بل يعدونه معوقًا لفهم اللغة وتعلم قواعدها. فهل هم على صواب في هذا؟ وهل كانت جهود علماء العربية في هذا المجال عبثًا يجب التخلص منه؟)[٢].

ويجيب د. الحمد عن هذه التساؤلات بقوله: (إن اللغة العربية لغة اشتقاقية، وإن كل مجموعة من الأسماء والأفعال ترتبط بأصل ثلاثي يتكرر في كل صيغ المجموعة مع ما يلحقها من زيادات، مثل: كتب، يكتب، كتاب، مكتب، مكاتبة، استكتب، كاتب... الخ. وإذا ما نظرنا إلى مجموعات أُخرى من الكلمات التي أحدُ أصولها واو أو ياء وجدنا أن هذه القاعدة تختل، فإذا أخذنا مثالاً الفعل: وَعَد، يعد، وَعْد، موعدة... إلخ وجدنا أن فاء الكلمة قد حذف في «يعد» وأُبدل ياء في «ميعاد»، وهنا ألا يحق للدارس أن يسأل عن طبيعة هذا التغير ويبحث عن سببه، ومثل ذلك كلمات كثيرة عدَّ الوصفيون البحث عن أصولها عملاً غير علمي، بل هو عمل ضارٌّ بالبحث العلمي)[٣].

ويذهب د. الحمد إلى تفسير علمي مقبول في تفسير ما يطرأ على الكلمات المتقدمة من تغيير، إذ يقول: (ولا يخفى على القارئ أن جميع الكلمات المذكورة يمكن أن نحدد ما فيها من تغيير بالنظر في أخواتها المشاركة لها في الأصل الثلاثي، وبالنظر في نظيرها من الكلمات الصحيحة الأصل، أعني الخالية من حروف العلة. ويمكن أيضاً تقديم تفسير علمي نابع من اللغة ذاتها لتلك التغييرات، وهناك عشرات الأمثلة من قبيل هذه الكلمات التي نلحظ فيها نوعاً ما من

(١) أبحاث في العربية الفصحى: ٢٧٩، المنهج الصوتي للبنية: ٨٩-٩٩، وينظر: المجلة العربية للدراسات اللغوية: مقالة نقدية حول الكتاب: للدكتور سعد مصلوح، مج٢، ج٢/ يونيو، ١٩٨٤م: ٨٧-١١٠.

(٢) أبحاث في العربية الفصحى: ٢٨٠.

(٣) أبحاث في العربية الفصحى: ٢٨٠.

التغيير، يمكن أن يقدِّم له عالم اللغة تفسيرًا علميًا مقبولاً يساعد في فهم الظواهر اللغوية، ويسهل عملية تعلم القواعد التي تحكمها)[١].

ويخلص د. الحمد ممّا تقدم إلى أن موقف الوصفيين في النظر إلى المفردات التي حصل فيها تغيير يشير إلى أن على الإنسان أن يمنع عقله من التفكير في أثناء النظر إلى تلك المفردات، والاكتفاء بنظر العين فقط، وينقل لنا وصف أحد العلماء في وصف أدعياء المنهج الوصفي، فيقول: (لم يكن أُستاذنا الدكتور محمد سالم الجرح بعيدًا عن الحقيقة حين وصف أدعياء، المنهج الوصفي بأنهم: «يحرصون على تطبيق منهج المعاينة والتجربة العلمي الصارم على اللغة، وكأنهم يختبرون ويحللون قطعة من الشكولاتة، ليروا بأعينهم طبقاتها، وسطحها، وحشوها، وعناصر تكوينها الفعلي الذي تراه العين، يشمه الأنف، ويقدَّره الميزان، ويستسيغه اللسان، قبل أن يستقر في البطن!! ويغيب عن هؤلاء أن اللغة تختلف عن الشكولاتة، وأن ظواهرها لا ترى بالبصر ولكن بالبصيرة، وأن محصلة النتائج لفحص مشاكل اللغة وقضاياها وتقسيماتها ومعادلاتها ينبغي أن تستقر في خلايا المخ لا في تلافيف الأمعاء»[٢])[٣].

ويختم د. الحمد حديثه عن هذا الموضوع، ليقرر عدم صلاحية المنهج الوصفي لدراسة علم الصرف، بقوله: (إن علم الصرف العربي لا يصلح لدراسته المنهج الوصفي التقريري، الذي يكتفي بالحديث عن الظواهر كما هي، فهذه نظرة سطحية لا تتناسب مع سمو اللغة التي ترتبط بالمنطق العقلي ارتباطًا مباشرًا، وقد يكون المنهج الوصفي التفسيري هو المنهج الأفضل لتحقيق تلك الغاية، فهو لا يكتفي بوصف الظواهر، بل يحاول تقديم تفسير لها، لتكون أكثر وضوحًا، وأسهل تناولاً، للدارس والمتعلم)[٤].

ونلحظ مما تقدم أن د. الحمد يرى أن المنهج الوصفي المجرد لا يكفي وحده في دراسة علوم العربية دراسة تعتمد على التراث اللغوي العربي، وتتماشى مع متطلبات الغايات العلمية والتعليمية المعاصرة، وقد يكون المنهج الوصفي التقريري مقبولاً في دراسة الجانب الخاص بالدلالة على المعاني من علم الصرف، كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوها، لكنه غير كافٍ في معالجة الجانب الخاص بالتغييرات الصوتية كالإعلال والزيادة والحذف ونحوها، ويكون المنهج الوصفي

(١) المصدر نفسه: ٢٨١.

(٢) نظرات مقاربة في صيغ الفعل العبري: ٣٣.

(٣) أبحاث في العربية الفصحى: ٢٨٢- ٢٨٣.

(٤) المصدر نفسه: ٢٨٣، وينظر: أبحاث في اللغة العربية: داود عبيدة: ٩-٢٠.

التفسيري هو المناسب لمثل هذه الدراسة، تأليفاً وتعليماً، وهذا جانب يقترب من النظرة المعيارية لقواعد اللغة، بالاعتماد على الوصف من جانب وعلى النظرة العقلية من جانب آخر.

المبحث الثاني
التجديد في تناول القضايا الصرفية

المطلب الأول- علاقة الإشمام الصرفي في الدرس الصوتي الحديث:

في البدء أود القول بأن د. غانم قدوري تناول في كتابه الموسوم بـ (أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد) الكثير من القضايا الصوتية كمخارج حروف العربية بين الدرس القديم والحديث، وفكرة الصوت الساذج وأثرها في الدرس الصوتي العربي، والإشمام في العربية حقيقته وأنواعه، وغيرها من القضايا، الذي يهمنا مما تقدم، القضية الأخيرة، وأعني (الإشمام) ولا سيما الجزء الذي يتعلق بـ (علاقة الإشمام الصرفي في الدرس الصوتي الحديث).

ذكر د. الحمد في هذا المبحث أن علماء العربية وقراءة القرآن قد استعملوا مصطلح الإشمام للدلالة على ظواهر لغوية متعددة، بعضها يُرى بالعين، وبعضها يُسمَعُ بالأُذن، وقد بيَّن مفهوم الإشمام في اللغة والاصطلاح وعدد أنواعه، وهي[1]:

١- الإشمام الوقفي: وهو تهيئة الشفتين للنطق بالضمة بعد إسكات الحرف الموقوف عليه؛ وذلك في مثل ٱ يجّ ، وهو لرؤية العين، للدلالة على الحركة عند وصل الكلمة، وهو يختص بالضمة إعراباً كانت أو بناء، ولا يلحق الإشمامُ الوقفيُّ الفتحة والكسرة، لعدم ظهور حركة أعضاء آلة النطق عند النطق بهما للعين بوضوح كما في الضمة.

٢- الإشمام الصرفي: وهو النطق بكسرة في أول الفعل الثلاثي المعتل العين، المبني للمجهول كما في مثل (قِيل) مشوبةً بضمة، وقد اختلفت عبارة علماء القراءة واللغة في تحديد هذه الحركة، كما اختلف أهل الأداء في النطق بها، ويُقَدِّمُ الدرس الصوتي الحديث ما يمكن أن يُوَحِّدَ فهم طبيعة هذه الحركة، وطريقة النطق بها، وهو ما يسمونه: بالحركة الثانوية الأمامية الضيقة المدورة، والتي تنطق بوضع مقدم اللسان حيث تنطق الكسرة، ثم تُدَوَّرُ الشفتان من غير تحويل اللسان عن موضعه.

٣- الإشمام الصوتي: وهو إشرابُ صوتٍ صفةَ صوتٍ آخرَ مجاورٍ له، أو خلطُ الصوت بصوت آخر، وقد عَبَّرَ سيبويه عن هذه الظاهرة بمصطلح المضارعة والتقريب، وسَمَّاه ابن جني بـ(الإدغام

(١) ينظر: أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد: ٢٣١- ٢٥٩.

الأصغر)، وعَرَّفه: بأنه تقريب صوت من صوت، وذلك مثل النطق بالصاد في كلمة ٱنيَ وٱٓ و ٱ دُ بين الصاد والزاي، أو ممزوجة بالزاي؛ وذلك بإشراب الصاد صفة الجهر. وسَمَّى أكثر علماء القراءة هذه الظاهرة بالإشمام؛ لأن الصاد يُنْطَقُ بها مُشَمَّة صوت الزاي.

وبيَّن بعد ذلك د. الحمد سبب تسمية الإشمام الصرفي، فقال: (وتسمية هذا النوع بالإشمام الصرفي إشارة إلى كونه يختص بظاهرة صرفية، اعتنى ببيانها علماء الصرف في كتبهم في باب الإعلال، ويُصَنَّفُ الإعلال قديماً في موضوعات الصرف؛ لتعلقه بأبنية الكلم وما يلحقها من تغيير، وإن كان يمثل ظاهرة صوتية في جوهره. وغلب إطلاق مصطلح «الإشمام» على هذه الظاهرة، وإن استخدم بعضهم كلمات أخرى..... كالإشمام والرَّوْمِ والضَّمِّ والإمالة)[1].

وذكر د. الحمد أن علماء اللغة والقراءة أطالوا الوقوف عند هذا النوع من الإشمام؛ لتميزه عن الإشمام الوقفي، ولتحديد طبيعة الحركة المُشَمَّة فيه، وهل هي قبل الحرف أو معه أو بعده. تناول الدكتور غانم علاقة الإشمام الصرفي بالإشمام الوقفي، وبيَّن أقوال العلماء في المراد منها، فقال: (قال رضي الدين الاستراباذي (ت: ٦٦٨هـ) «وحقيقة هذا الإشمام أن تَنْحُوَ بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع. وقال بعضهم: الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف، أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً، وهذا خلاف مشهور عند الفريقين»[2]. وكان علي بن مؤمن بن عصفور (ت:٦٦٩هـ) قد سَوَّى بين الإشمامين، فقال في كتابه (الممتع في التصريف): «ومن العرب مّنْ إذا نَقَلَ الكسرة من العين إلى الفاء أشمَّ الفاء الضمة، دليلاً على أن الفاء مضمومة في الأصل، وذلك بأن تضم شفتيك ثم تنطق بالفعل، ولا تلفظ بشيء من الضمة ولو لفظت بشيء من الضمة لكان رَوْمًا لا إشمامًا»[3])[4].

وعلَّق د. الحمد على هذه الأقوال مبيِّنًا الفرق بين الإشمامين، إذ قال: (ولم يشتهر بين النحويين أو غيرهم التسوية بين الإشمام الوقفي والإشمام الصرفي، كما أشار ابن عصفور، بل صرَّح كثير منهم بأن الإشمام يُسْمَعُ، عكس الوقفي الذي هو لرؤية العين، وليس في إطلاق الإشمام عليهما دليل على استوائهما في الحقيقة .... فإذا تقرر هذا ظهر أن إطلاق لفظ الإشمام المستعمل في

(١) أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد: ٢٤٦-٢٤٧.
(٢) شرح الكافية: ٢/٢٧٠-٢٧١.
(٣) الممتع في التصريف: ١/ ٤٥١.
(٤) أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد: ٢٤٨-٢٤٩.

الوقف ليس على حَدٍّ واحد ولا بمعنى واحد، فإن المستعمل في الوقف ليس إلا مجرد الإشارة بالشفتين بعد انقطاع الصوت على السكون، ولا حَظَّ فيه للسمع، إنما هو لرأي العين...)[١].

وأفاد الدكتور الحمد من قول أحد العلماء، وهو مكي بن أبي طالب الذي مَيَّز في كتابه (التبصرة)

(والإشمام في هذا يجوز أن يكون مع الحرف وقبله على معنيين مختلفين.... والإشمام يكون في الأواخر والأوائل والأوساط...)[٢]، ثم أضاف بقوله: (وقد مَيَّزَ مكي في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات) بين الإشمام الوقفي الذي لا يسمع له صوت، وبين الإشمام الصرفي الذي يسمع له صوت، وقال: بأن الآوْلى تسمية هذا النوع بالرَّوم، ولم يتحدث في «الكشف» عن موضع الإشارة لا في الإشمام الوقفي ولا في الإشمام الصرفي)[٣].

وبعد هذه التوطئة عمد د. الحمد إلى الحديث عن الإشمام الصرفي في الدرس الصوتي الحديث، فبدأ ببيان مصطلح الإشمام الصوتي، فقال: (إن مصطلح «الإشمام» في هذا الموضع له دلالة غير دلالته التي مرَّت في الإشمام الوقفي والإشمام الصرفي، وقد أطلقتُ عليه الإشمام الصوتي؛ لأنه يشير إلى ظاهرة صوتية محضة، ليست من مسائل الصرف أو الوقف، وكان قد عالجها علماء العربية قديماً، وعلماء القراءة والتجويد، وعلماء الأصوات المحدثين، لكن المصطلحات التي استعملوها في الدلالة على هذه الظاهرة قد تعددت، فغلب إطلاق مصطلح المضارعة عند علماء العربية، والإشمام عند علماء القراءة والمماثلة عند علماء الأصوات المعاصرين)[٤].

وخلاصة القول ممّا تناوله الدكتور غانم في هذا الموضوع، هو(إن ما سمَّاه علماء القراءة بإشمام الصاد الزاي، هو نفسه ما سمَّاه سيبويه بالمضارعة، وهو نفسه ما سمَّاه دارسو الأصوات المحدثون بالمماثلة الجزئية، وإنما اختلفت العبارة بينهم عن هذه الظاهرة، ولا بأس باختلاف المصطلحات إذا عُرِفَت حقائق الأشياء، وإن كان الأصل وحدة المصطلح المعبر عن الظاهرة الواحدة)[٥].

---

(١) المصدر نفسه: ٢٤٩.

(٢) التبصرة: ١٥٣-١٥٤.

(٣) ينظر: الكشف: ١٢٢/١، المصدر نفسه: ٢٥١.

(٤) أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد: ٢٦٠.

(٥) المصدر نفسه: ٢٦٤.

المطلب الثاني- توظيف الصوت لخدمة علم الصرف

إن عرض بعض المسائل الصوتية والصرفية في ضوء حقائق النظام المقطعي في العربية أمر مفيد في توضيح ما يمكن أن تقدمه دراسة المقطع من إسهام في معالجة قضايا لغوية كثيرة، وتفسيرها تفسيرًا أقرب إلى طبيعة اللغة وواقعها، وقد عرض الدكتور غانم الحمد بعض هذه المسائل، منها:

١- همزة الوصل: وبدأ حديثه بذكر رأي ابن جني بهذا الخصوص، إذ يقول: (اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصّلا إلى النطق بالساكن، وهربًا من الابتداء به، إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلاً عن القياس)(١).

ويذكر الدكتور الحمد الأفعال التي تدخل عليها همزة الوصل، وهي: (فعل الأمر إذا بقي اوله ساكنًا بعد حذف حرف المضارعة، فصوغ الأمر من المضارع يتم بخطوتين: حذف حرف المضارعة ثم بنائه على ما يُجزمُ به مضارعه، نحو «يَتَعَلّمْ» ، الأمر منه «تَعَلّمْ»، ونحو «يَكْتُبُ» الأمر منه «كْتبْ» ، لكن اول هذا الفعل بقي ساكنًا، وهو ما يؤدي إلى وجود مقطع في اول الكلمة يتتابع فيه صوتان جامدان: «ج ج ذ ج»، وهو ما لا يتناسب مع النظام المقطعي للعربية، ولا بد من خطوة ثالثة في هذا النوع من الأفعال، وهي إضافة مقطع مكوَّن من «ج ذ» متمثلاً بهمزة الوصل وحركتها، فيصير الفعل «أُكْتُبْ»، ويتشكل حينئذ من مقطعين من النوع الثالث «ج ذ ج» ، اكثر المقاطع العربية شيوعاً في نسج الكلمة العربية)(٢).

وهكذا يتضح من هذا المثال أن زيادة همزة الوصل في اول فعل الأمر ضرورة اقتضتها طبيعة التأليف المقطعي للكلمة العربية، وهذا يصدق على جميع الكلمات التي تدخل عليها همزة الوصل.

٢- التقاء الساكنين:

يرى علماء العربية أنه لا يجوز أن يلتقي ساكنان إلا في حالتين: الأولى: في الوقف نحو قوله تعالى: (إنه لقولٌ فَصْلْ+ وما هو بالهَزْلْ)، ونحو (الرحمن الرحيم)، والثانية: إذا كان الساكن الأول حرف مَدٍّ وبعده حرف مشدَّدٌ، نحو (ولا الضاليّن) و (أتحاجُّونِّي)، فأن التقى ساكنان في ما سوى ذلك وجب التخلص من التقاء الساكنين بتحريك الأول إذا كان حرفًا صحيحًا، وحذفه إذا كان حرف مد(٣).

(١) المنصف: ٥٣/١، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد: ٢١١.

(٢) المدخل إلى علم أصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد: ٢١١.

(٣) المنصف: ٥٦/١.

ويرى الدكتور غانم إمكانية معالجة موضوع التقاء الساكنين من خلال حقائق النظام المقطعي للغة العربية، لكن يجب التميز بين ما يكون فيه الحرف الأول منهما حرفًا صحيحًا، وما يكون حرف مد، وذلك على النحو الآتي[1]:

أ- ما يكون فيه الحرف الأول حرفًا صحيحًا:

ويكون ذلك من كلمة أو من كلمتين، فمثال ما كان من كلمة الفعل المضارع المضعَّف نحو (يَشْدُّ) مقاطعه { ج ذ/ ج ذ ج/ ج ذ}، فإذا دخل عليه جازم ظهر في آخره مقطع لا يتناسب مع النظام المقطعي للعربية، حيث يكون (لَمْ يَشُدْدْ) فيكون في آخر الفعل مقطع من النوع الخامس { ج ذ ج ج}، وهذا لا يكون إلا في الوقف، ومن ثمَّ سلكت العربية طريقين للتخلص من هذا المقطع في هذه الحالة، وذلك اما بإعادة الفعل إلى بنيته المقطعية الأولى (لَمْ يَشُدْدْ) ، فيكون الفعل مكوناً من مقطعين من النوع الثالث { ج ذ ج / ج ذ ج }، وإما بإضافة حركة في آخره (لم يَشُدْدَ – يَشُدَّ) فيكون مؤلفاً من ثلاثة مقاطعٍ متناسبة مع النظام المقطعي للعربية { ج ذ/ ج ذ ج/ ج ذ}.

وذكر د. الحمد مثلاً آخر لالتقاء الساكنين من كلمتين، والأول حرف صحيح (صوت جامد) نحو قوله تعالى: (وقالت الأعراب) و (عَنِ المسجد) و (جزاءً الحسنى)، فيتشكل مقطع من النوع الخامس { ج ذ ج ج} من وصل الكلمة الأولى بالثانية وسقوط همزة الوصل، وهو ما لا يقره النظام المقطعي للعربية في غير الوقف، فيجب تحريك الساكن الأول لتفادي ذلك، فيتكون حينئذٍ من الساكنين والحركة مقطع من النوع الثالث { ج ذ ج } { تِ- ل / نِ- ل/ نِ- ل }.

ب- ما يكون فيه الحرف الأول مد:

يرى علماء العربية اصوات المد بأنها ساكنة، وهو تعبير لا يخلو من قصور يثير اللبس، على نحو ما اشرنا من قبل، ولكنهم جروا على ذلك في معالجتهم مجيء مقطع من النوع الرابع { ج ذ ج} في غير هذين الموضعين، وسوف نعالج ذلك على اساس طبيعة النظام المقطعي، معتبرين حروف المد أصواتاً ذائبة طويلة (حركات طويلة) ، ويأتي أيضاً من كلمة ومن كلمتين.

ولا تنحصر الجوانب التطبيقية لدراسة النظام المقطعي في العربية على الحالات السابقة، بل يمكن أن تشمل كثيراً من التغييرات الصرفية في بنية الكلمات العربية، وبعض الظواهر النحوية المتعلقة بالحركات وحروف المد، ولكن تتبع ذلك يحتاج إلى مجال اوسع مما تسمح به طبيعة

(١) المدخل إلى علم أصوات العربية: ٢١٢.

هذا البحث، وإنما قصدت في هذه الإشارة الموجزة أن يكون القارئ على بينة مما يمكن أن تقدمه دراسة المقطع في التحليل اللغوي للعربية.

الخاتمة

ولكل مطاف نهاية، ونهاية مطافنا سرد لأهم النتائج التي توصل إليها البحث، وسأذكرها في النقاط الأتية:

١- علم الصرف من العلوم الإنسانية التي بها حاجة إلى دراسات وبحوث يحاول أصحابها إيجاد حلول لما اعترضها من مشكلات، ولاسيما في توحيد المصطلح كما يرى الدكتور الحمد.

٢- ضرورة تحديث مناهج الدرس اللغوي، وتخليصه مما لحق به من معطيات خارجة عن مجال اللغة، وابتناء علوم لغوية جديدة على هدى من الأنظار الحديثة كعلم الأصوات وعلم الدلالة والمعجمية.

٣- يمكن لفقه العربية أن يفد الكثير من نتائج الدراسات المقارنة، والدراسات (الفيلولوجية) لمعرفة مكان العربية بين أخواتها عبر التاريخ، وأن يفيد من نتائج الدرس التأصيلي لمعرفة مصادر العرب معرفة صحيحة.

٥- للدكتور غانم قدوري الحمد جهود لا يمكن غض الطرف عنها، تناولت علم الصرف والصوت تعريفًا ومنهجًا وحلولاً.

٦- يُعدُّ كتاب (المدخل إلى علم أصوات العربية) للدكتور غانم قدوري الحمد محاولة لتقديم الملامح الرئيسة لفقه اللغة العربية، فالدراسات اللغوية شأنها شأن سائر الدراسات الفكرية والثقافية والعلمية كالبناء الذي تسهم فيه أيد متعددة تأسيسًا وإعلاء وتحسينًا حتى يبدو متكاملا.

قائمة سرد المظان

- أبحاث جديدة في علم الأصوات والتجويد: دار عمار للنشر والتوزيع، ١ نوفمبر ٢٠١١م.

- أبحاث في العربية الفصحى، المؤلف: د. غانم قدوري الحمد الناشر: دار عمار للنشر والتوزيع , الأردن تاريخ النشر: ١٤٢٦هـ ,٢٠٠٥م .

- التبصرة: المؤلف: مكي بن أبي طالب حوش بن محمد بن مختار القيسى القيرواني القرطبي; قسم: القراءات والتجويد، الناشر: الدار السلفية الهند.

- التطبيق الصرفي: المؤلف: عبده الراجحي، الناشر: دار النهضة العربية.

- التفكير اللغوي بين القديم والحديث: د. كمال محمد بشر، دار الثقافة العربية، القاهرة.

- دراسات في علم الصّرف المؤلف: د. عبد الله درويش، الناشر: مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، تاريخ النشر: ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٧م.

- دراسات في علم اللغة: المؤلف: كمال بشر، سنة النشر: ١٩٩٨.

- شرح الرضيّ على الكافية: محمّد بن الحسن الرضي الاستراَبادي، تاريخ النشر : ١٣٩٨ هـ.

- عمدة الصرف: د. كمال إبراهيم،ط.٢، مطبعة الزهرا، ١٣٧٦هـ –١٩٥٧م.

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) الناشر: دار العربي - بيروت.

- المجلة العربية للدراسات اللغوية: مقالة نقدية حول الكتاب: للدكتور سعد مصلوح، مج٢، ج٢/ يونيو، ١٩٨٤م.

- المدخل إلى علم أصوات العربية: غانم قدوري الحمد، النشر. دار عمار.

- الممتع في التصريف: ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الناشر: مكتبة لبنان.

- المنصف: شرح كتاب التصريف لابن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الناشر: دار إحياء التراث القديم.

- المنهج الصوتي للبنية – رؤية جديدة في الصرف العربي. المؤلف: دكتور عبد الصبور شاهين، الناشر: مؤسسة الرسالة.

- نظرة وصفية في تصريف الأفعال، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٧م.